تقرير
الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والأربعون

الملحق رقم ١ (A/42/1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والأربعون

الملحق رقم ١ (A/42/1)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٧

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]
[٩ أيلـول/سبتمبر ١٩٨٧]

تقـرير الأمـين العـام عن أعـمال المنظمـة

على مـدار السنة الماضيـة وفي غمار الصراعـات الإقليميـة المستمرة والمشـقة الاقتصادية والاجتماعية ، كانت هناك مناسبات تجلى فيها داخل إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف قـدر أكبر من التضامن بين الأمم في معالجة مشاكل خطيرة تترتب عليها آثـار عالمية . وهذا التطور ، وإن كان محدوداً ومجزءًا ، يمكن أن يثبت أن له أهمية كبيرة ، لأنني أعتقد أن جذوره تكمـن فيما أسميته عامل وحدة الحال المتنامي في الشؤون الدوليـة . وأقصـد بهـذا وجـود اعتراف بوجه عـام بأن المصلحة تقتضي النجاح في مواجهة بعض التحديات العالمية الأساسية ، بما في ذلك تهيئة الظروف للتنميـة الاقتصادية المستمرة ، والحفاظ على بيئة عالمية مؤاتية ، والقضـاء على أفظع صـور انتهاك حقـوق الإنسـان ، واستئصـال شأفـة الأخطار التي تتهدد صحـة المجتمعات والأفراد ولا تقف عنـد أية حدود وطنية ، وأخيراً لا آخراً تفادي الدمار النووي . وقـد بدأت البلدان ذات الاتجاهات السياسية والنظـم الاقتصاديـة المتباينـة تعالج مشاكل عالـم مترابط معتمدة في ذلك نهجاً جديداً ، إدراكاً منها لما ينطوي عليـه الجمود من أخطار . وهذا قد يوفر أساسـاً مبشراً بالأمل لتعاون موسّـع ومتعدد الأطراف ولزيادة فعالية الأمم المتحدة . ويبـدو كما لو أن شراع المركب الصغير الذي تجمعـت فيه شعوب الأرض ، في خضم بحـر محفوف بالأخطار ، قـد هبت عليه من جديد رياح خفيفة ولكن مؤاتية .

ومافتئـت الأمم المتحدة تعمل كعنصر هام حفّـاز لتوافق الآراء بشأن المشاكل العالمية ، وفي الوقت نفسه كانت هي نفسها ، كما أعتقـد ، موضع اتفاق في الآراء أكبر مما كان عليه الأمر عندمـا قدمت تقريري السابق إلى الجمعية العامة . إن المنظمة مازالـت فريسة أزمـة مالية لها أبعاد جـد مدمرة . ومع ذلك حدث تجمع محسوس لنصرتها كان الحافز عليـه ، جزئياً ، إدراك أنها تتعرض لخطر جسيم ، ولكنني مقتنع بأن الحافز الأكثر أهمية قـد تمثل في التغيرات الحادثة في الحالة السياسية والاقتصادية الاجتماعية الدولية التي قامت دليلاً ساطع الوضوح على الحاجـة إلى الأمم المتحدة وغيرهـا من المنـظمات المتعـددة الأطـراف وعلى ما لهـا من قيمة فريدة .

بـدت هذه الأشهـر في بعض الأحيـان أن الأزمـة الماليـة والإصلاح الإداري يهيمنان عليها . وأرى ، في هذه الظروف ، أن من الأهمية بمكان أن نعترف بما أظهرته الأمـم المتحـدة من قوة أصيلة على التأليف بين قلوب الأمم سعياً إلى تحقيـق أهـداف مشتركة تتراوح من إنهاء الحرب القائمة بين إيران والعراق ، إلى حماية البيئة ومكافحة المخدرات غـير المشروعة . وهذا الاعتراف يمكن أن يأتي بأنصار جـدد وبقدر أكبر من الدعم الذي تحتاج إليـه الأمم المتحدة في توسيع نطاق الاتجاه المؤاتي الذي أصبح محسوساً في معالجة بعض المشاكل ليشمل مجموعة أكبر من القضايا المتعلقة بتحقيق السلام للعالم .

وإنـي إذ أبرز بعض التطورات الإيجابية التـي حدثـت في الأشهر الأخيرة لا أود أن أقلل من شأن الظروف العالمية غـير المرضية على الإطلاق أو من ضخامة المهام التي تنتظرنا . فحتى إذا ظلت الرياح المؤاتية التي هبت هذا العام سائـدة فإن سفينتنا العالمية ستحتاج إلى مهارة في الإرشاد وإلى مساعدة من مجدفين مخلصين لتجتاز المخاطر الخفيـة العديدة وتصل إلى شاطىء الأمان في القرن القادم . وما أوحت بـه تطورات الأشهر الماضية هذه هو أن تلك مهمة يمكن إنجازها ـ أي أن بوسع الأمم ، عند مواجهة التحديات الكـبرى ، أن تعمـل معـاً كما عملـت في مناسبـات أخرى في الماضي . وأعتقـد أنه يمكن أن ينجم عن ذلك تحقيق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة على نطاق أكمل ، وفي النهاية إتاحة فرصة جديدة للسلم .

أولاً

لـم تكن حالة الأمن الدولي خلال السنة الماضية جامدة بأي حال . ورغـم أن النزاعات الرئيسية ظلت مستمرة ورغـم أنه تعذر كذلك حتى الآن تخفيض عدد الأسلحة أو نوعيتها الفتّاكـة ، فقد حدثت مبادرات وسـير قدمـاً بمفاوضـات وتصرف مجلس الأمـن بطرائق تشكل في حد ذاتها تغييراً يدعو إلى الأمل . وإنـي ألمس اتساع الإدراك لكون النزاعات الإقليمية الراهنة تنطوي ، إضافـة إلى المعاناة التي تسببها في حـد ذاتها ، على مخاطر غير مقبولـة للمجتمع الدولي ككـل ، ولكون عدد الأسلحة النووية الموزعـة حالياً ليس لـه ما يبرره من أي وجهة نظر .

ولقـد استمرت الحرب بين إيران والعراق حتى الآن نحو ثماني سنوات داميـة ، معرّضة المنطقة كلها للخطر ومهددة بنشوب صراع أكبر . وفي السنة الماضية ، أظهرت هذه الأعمال العدائية المطولة

Digitized by UNOG Library

بوادر تصاعد وتوسع خطيرين أشارت إلى مسيس الحاجة إلى جهود جديدة من جانب الأمم المتحدة لوضع حد لسفك الدماء . وفي شهر كانون الثاني/يناير ، دعوت مجلس الأمن إلى إجراء مشاورات ، ربما على مستوى وزراء الخارجية ، بشأن إجراء لوقف الحرب ، بعد أن كنت قد اقترحت على الطرفين في عام ١٩٨٥ ثماني نقاط يمكن أن تصبح أساساً لإنهاء الأعمال العدائية وتمهيد الطريق أمام السلم . وتصرف المجلس بصورة حاسمة ، فاتخذ بالإجماع قراراً يأمر بالتنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار الذي دعا إليه في وقت سابق ويحدد الخطوات الواجب أن يتخذها البلدان من أجل إرساء أساس للسلم . وقد كان الأعضاء الخمسة الدائمون القوة المحركة لإجراء المجلس ، إذ مارسوا المسؤولية التي يستمدون منها مركزهم الخاص . ويقوم قرار مجلس الأمن دليلاً قاطعاً على رغبة المجتمع الدولي الشديدة في وضع حد لهذا الصراع ، وهو يضع أساساً مرسوماً بعناية لمعالجة الشواغل المشروعة لكلا الطرفين المتحاربين . ويسند القرار إليّ ولاية واضحة أحاول ، وقت كتابة هذا التقرير ، أن أنفذها بأبعادها العديدة عن طريق مشاورات مكثفة مع الحكومتين . وهذا سيأخذني الآن إلى إيران والعراق . ونظراً إلى ما يبديه الطرفان من تعاون ، يحق لنا أن نأمل في التوصل إلى تسوية شاملة مبكرة تفي بما يقتضيه العدل والشرف .

وفي بداية هذه السنة ، قمت بجهد خاص لمتابعة مسألة عقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الأوسط . وبدعم واسع النطاق من المجتمع الدولي ، أجريت مشاورات عديدة مع الأطراف ومع أعضاء مجلس الأمن . وتركزت هذه المشاورات على مبدأ عقد مؤتمر وعلى المسائل الإجرائية . وقد اختلفت الآراء المعرب عنها لي في الظلال والتفاصيل ولكن كان هناك بوجه عام أمل في إمكانية تضييق شقة الخلاف بقدر كاف لتيسير عقد مؤتمر يمكن فيه معالجة القضايا الموضوعية الأصعب بروح بنّاءة . ومما يؤسف له أنه حتى الآن لم يتيسر الحصول على موافقة جميع الأطراف على مبدأ عقد مؤتمر دولي ، وقد أعاق ذلك جهودي الرامية لتحقيق تقدم في المسائل الإجرائية . ويبدو أن الجهود الثنائية الرامية إلى تعزيز عملية السلم قد واجهت هي الأخرى بعض الصعوبات . وبالرغم من هذه النكسات يجب مواصلة السعي بجميع الوسائل لإيجاد تسوية شاملة من خلال عملية تفاوضية تجري تحت رعاية الأمم المتحدة وتشترك فيها جميع الأطراف .

لقد مضت حتى الآن ٢٠ سنة منذ أن اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي اعتبر في ذلك الوقت خطوة أولى كبيرة في الطريق نحو تحقيق تسوية لجميع جوانب النزاع العربي ـ الاسرائيلي . وقد تعرض سكان المنطقة خلال هذه الفترة إلى حربين كبيرتين . واستمرار الوضع الراهن يتعارض مع مصالح جميع الأطراف المعنية ـ فهو يعرقل تنميتها الاقتصادية واستقرارها الاجتماعي وحرية اختيارها . ويتعين أن تكون الأولوية الكبرى في البحث عن تسوية شاملة ، لبلوغ سلام عادل ودائم يحقق تطلعات جميع سكان المنطقة . ويبدو لي أنه يتعين أن يكون التركيز على هذه الأهداف أشد من التركيز على المسائل الإجرائية . ومن البديهي أن الطريق الصحيح هو الذي يؤدي إلى مفاوضات مثمرة تقوم على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتراعي حقوق الفلسطينيين مراعاة تامة . وأنا مقتنع ، من مشاوراتي الواسعة النطاق ، بأن لا داعي لأن يشكل تكوين المؤتمر وجدول أعماله عقبات كأداء . إذ لا يمكن الوصول إلى حل دون مفاوضات . وما من شأن التأخير إلاّ أن يؤدي إلى إطالة أمد العنف والأخطار التي أصبحت من السمات اليومية للحياة في الشرق الأوسط .

وفي أجزاء أخرى من العالم أيضاً ، ظهرت فرص لتسوية خلافات قديمة وللانتقال إلى علاقات أكثر إيجابية وإثماراً . فقد قبل بلدان في افريقيا ، هما مالي وبوركينا فاصو ، حكماً أصدرته محكمة العدل الدولية لفض نزاع على الحدود بينهما . وفي أمريكا الوسطى ، رفعت السلفادور وهندوراس إلى المحكمة نزاعاً مماثلاً قديم العهد لكي تقضي فيه . وبذلك اتخذت هذه البلدان السبيل الذي رسمه الميثاق لتسوية المنازعات ، ألا وهو سبيل الرشاد والسلم .

وبالرغم من تكرار حالات التوتر في منطقة جنوب شرقي آسيا واستمرار النزاع في كمبوتشيا ، أعتقد أن هناك فرصاً لتوطيد أركان السلم في هذه المنطقة أيضاً . فبلدان المنطقة تشترك في شدة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والتعمير . ومن الواضح أن فض المشكلة الكمبوتشية سيتيح فرصاً جديدة مهمة ، والواقع أنه ذو أهمية حاسمة . ولقد ظللت أتابع هذه المشكلة عن كثب وقدمت إلى البلدان المعنية بعض الأفكار على أمل تعزيز إمكانية الحل . وقد اكتشفت مؤخراً بعض دلائل التحرك التي آمل أن تسير في الاتجاه الصحيح . وفي الوقت ذاته استمرت المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في الوصول إلى كمبوتشيا ، لاسيما في منطقة الحدود مع تايلند .

وفي حالة الصحراء الغربية ، أعتقد أن هناك أيضاً فرصة للتقدم ، وكما طلبت الجمعية العامة ، عقدت أنا ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ، كل على حدة ، عدة لقاءات مع الأطراف تستهدف إيجاد حل للمشكلة . وفي أثناء هذه اللقاءات تركزت مناقشاتنا على الطرق التي تحكم وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء . ونظراً لأن دراسة هذه القضايا تستلزم بعض المعلومات الوقائعية التي لا تتوفر إلاّ في الإقليم ، فإنني ورئيس منظمة

Digitized by UNOG Library

الوحدة الافريقية نرى أن أفضل طريقة لجمعها هي إيفاد فريق استقصاء تقني إلى الإقليم . وبعد الحصول على المعلومات سنكون في وضع يتيح لنا وضع مجموعة من المقترحات ترمي إلى توفير أساس عادل ومعقول لتسوية هذه المشكلة . وإنني على ثقة من أنه بتوفّر المرونة والتصميم اللازمين يمكن إحراز مزيد من التقدم على طريق التسوية .

أما المواجهة القديمة العهد القائمة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية فهي ، إلى حد ما ، من مخلفات الحرب العالمية الثانية التي تركت شبه الجزيرة الكورية مقسمة . وقد قدمت في السنة المنقضية سلسلة من المقترحات من كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية لاستئناف المحادثات المعنية بالتغلب على القضايا الخلافية بين الطرفين . وقد أوضحتُ في اتصالاتي المستمرة بالطرفين استعدادي لتقديم أية مساعدة مناسبة لتيسير اتخاذ خطوات للحد من أسباب التوتر في شبه الجزيرة . وإجراء محادثات جدية للتخفيف من المعاناة المفروضة على الكوريين بسبب الفرقة يتفق مع المنهج العملي الذي يؤثر بشكل متزايد في العلاقات في شرقي آسيا . والاتفاق الذي تم التوصل إليه هذه السنة بين الصين والبرتغال بشأن إرجاع مكاو إلى السيادة الصينية سنة ١٩٩٩ ، شأنه شأن الاتفاق الذي سبق إبرامه بين الصين والمملكة المتحدة بشأن هونغ كونغ ، مثال على الفوائد التي يمكن أن تعود على المجتمع الدولي من اتباع هذا النهج . وفي جنوب آسيا يوجد مثال آخر متجسد في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي تكونت حديثاً . فالنجاح الذي تحققه تلك الرابطة للنهوض بالتعاون الاجتماعي ـ الاقتصادي على صعيد المنطقة يمكن أن يؤثر إيجابياً على العلاقات السياسية أيضاً .

وقد وصلت الجهود المبذولة لحل المشكلة المتصلة بأفغانستان إلى مرحلة متقدمة . فالمفاوضات المطوّلة ، غير الجدلية ، التي جرت بفضل مساعي الأمين العام الحميدة ، ترمي إلى إيجاد تسوية واقعية . وقد تم إحراز تقدم ذي شأن . بيد أن تحقيق التسوية يتطلب توصل الأفغانيين إلى مصالحة وطنية تفتح الباب لتشكيل حكومة يسمع فيها صوت جميع الأفغانيين ، من يعيشون الآن خارج أفغانستان وكذلك من يعيشون داخلها . وبقي الآن أن يتوصل المعنيون بالأمر جميعاً إلى نوع القرارات التي تتطلبها إعادة السلم إلى نصابه ومنح الشعب الأفغاني الحقوق التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة للجميع . وإنني لواثق من أن الأمم المتحدة سوف تتمكن ، بمساندة كاملة من الدول الأعضاء ، من القيام بأية مهمة يتوخى إسنادها إليها في أي تسوية . ولست بحاجة إلى التشديد مرة أخرى على المنافع الجمّة التي سوف تجنيها الأطراف المعنية مباشرة من وجود أفغانستان محايدة ومستقلة وغير منحازة ، أو على فائدتها أيضاً للعلاقات الدولية الأعم ، التي يعتمد عليها التقدم في قضايا أخرى اعتماداً شديداً .

وإدراكاً من الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لخطورة التوتر والعنف في أمريكا الوسطى بقدر إدراكي لها ، فقد انضم إليّ في أواخر السنة الماضية لكي نُطلِع بلدان المنطقة على التسهيلات التي يمكن أن تقدمها المنظمتان ، منفردتين أو مجتمعتين ، لتيسير حل مشاكل المنطقة . وقد كنت دائماً على اقتناع بأنه يتعين على بلدان أمريكا الوسطى نفسها أن تجد تلك الحلول ، ولكن عندما تحولت في المنطقة في كانون الثاني/يناير الماضي مع وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وأفرقة الدعم والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لم أجد تقريباً أي بادرة تدل على وجود إرادة سياسية لحل المنازعات المستمرة . ولذلك فإنه أولى بنا أن نرحب بخطة السلام التي اتفقوا عليها في الشهر الماضي في غواتيمالا على أساس اقتراح من رئيس جمهورية كوستاريكا ، وذلك بوصفها فتحاً هاماً . وإنني أشعر الآن بما يشجعني على إعادة النظر في تقييمي السابق . إذ يبدو أن هناك زخماً حقيقياً نحو السلام . وتولي أحكام خطة السلام احتراماً للالتزامات التي قطعتها هذه البلدان على أنفسها من أجل تسوية المنازعات بالطرق السلمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية . وقد وافقت من ناحيتي ، دعماً لعملية السلام ، على أن أكون عضواً في اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة ، المنشأة بموجب اتفاق غواتيمالا المبرم في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وسأقدّم أي مساعدة إضافية بالطرق المناسبة لأحكام الميثاق . وستكون المفاوضات الحاسمة التي ستجرى في المستقبل بحاجة ماسة إلى دعم المجتمع الدولي ككل . ويجب ألاّ تفوت فرصة السلام هذه التي هيأها ، على ما أعتقد ، زعماء المنطقة في استجابة عملية لاحتياجات شعوبهم الأساسية للغاية .

ومما يؤسف له أن السبيل المؤدي إلى تحقيق تسوية سلمية في الجنوب الافريقي لمشاكل المنطقة مازال يتعذر طرقه . وهذا ، إلى حد بعيد ، نتيجة للتمييز العنصري المنظم المتمثل في سياسة الفصل العنصري ، وللتأخير الذي لا مبرر له في انتقال ناميبيا إلى مرحلة الاستقلال .

ومما يبدو أن جنوب افريقيا على وشك أن تشهد مأساة إنسانية ذات أبعاد هائلة ، ما لم تتخذ في حينها إجراءات للحيلولة دون ذلك . وعلى نحو ما تجلّى بشكل خاص خلال السنة الماضية ، فإن سياسة الفصل العنصري مؤدّية ، لا محالة ، إلى المقاومة والقمع ، كما أنها منغّصة لحياة جميع سكان ذلك البلد . فتطبيق نظام مؤسسي للتمييز العنصري يُنكر على الغالبية العظمى من السكان ما لهم من حقوق الإنسان الأساسية إنما يتعارض مع أبسط مبادىء ميثاق الأمم المتحدة التي تلتزم بها جميع الدول

Digitized by UNOG Library

الأعضاء . كما أن النتائج المدمرة المترتبة على فرض هذا النظام تمتد ، من حيث نطاقها ، إلى خارج حدود جنوب افريقيا لتشمل كل المنطقة التي أصبحت ضحية أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار المتكررة . ولقد كانت الآثار جد مدمرة في أنغولا وموزامبيق . ففي موزامبيق ، أصبحت الحالة من الخطورة بحيث التمست الحكومة الدعم منّي في تعبئة المساعدة الدولية لتخفيف وطأة ما يتعرض له شعبها ، بصورة مأساوية ، من جوع ومعاناة . ودول خط المواجهة في حاجة إلى زيادة الدعم من المجتمع الدولي لمواجهة الخنق الاقتصادي وزعزعة الاستقرار السياسي .

كذلك فإن استمرار إنكار الاستقلال على ناميبيا يولّد عنفاً ومعاناة لا نهاية لهما . وقد قمت ، في الشهر الماضي ، بإيفاد ممثلي الخاص لشؤون ناميبيا إلى المنطقة لدراسة سبل الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأكدت المحادثات التي أجراها أنه في حالة إعادة دراسة الحالة بواقعية واهتمام صادق برفاه سكان المنطقة يمكن فتح السبيل أمام تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا .

وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تستخدم نفوذها من أجل تطوير التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، في جو من الحرية ، في جميع أنحاء الجنوب الافريقي . ولا يمكن تحقيق هذا بدرجة كافية إلا إذا زال الفصل العنصري ، واحتُرمت حقوق الإنسان لجميع سكان جنوب افريقيا وسكان المنطقة ككل ، ومُكّن شعب ناميبيا من التمتع بالحرية والاستقلال اللذين هما حق له . ولتحقيق هذه الأهداف ، يلزم أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة .

ولابد للمشكلة القبرصية من تسوية عادلة ، عن طريق مفاوضات جادة وهادفة تحقق المصالح الأساسية للطرفين . وفي عدد من المناسبات ، أدت تطورات مشجّعة بالطائفتين القبرصيتين إلى الوقوف على عتبة تقدم حقيقي . على أن الحالة في قبرص حالياً تزيد من دواعي القلق . وكما أوردتُ في تقريري المقدّم إلى مجلس الأمن ، تشهد الجزيرة تعزيزات عسكرية على نحو ينذر بالخطر . ولا يمكن استبعاد إمكان حدوث مجابهات خطيرة في الأشهر المقبلة ، إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها . والحكومات التي أسهمت بتقديم قوات ، والتي لولا كرمها لما تسنى إبقاء قوة صيانة السلم في قبرص ، تبدي مزيداً من عدم الارتياح لعدم إحراز أي تقدم نحو إيجاد تسوية وتزايد ما تتحمله من عبء مالي . ومن المزعج بشكل خاص ، في هذه الظروف ، أن تكون الجهود المبذولة لإحياء المفاوضات المجدية قد وصلت إلى طريق مسدود . وإنني أعتزم مواصلة استكشاف ما يمكن اتخاذه من تدابير قد تشجع على زيادة الثقة وتجعل من الممكن استئناف مفاوضات مثمرة . والهدف المنشود إنما هو إنشاء جمهورية اتحادية قبرصية ، تكون غير منحازة وتتمتع بالسيادة والاستقلال وسلامة أراضيها ، كما نصت عليه اتفاقات ١٩٧٧ و ١٩٧٩ الرفيعة المستوى .

إن إطالة أي صراع إقليمي فترة طويلة يعرّض للخطر أطرافاً أكثر بكثير من الطرفين المعنيين على نحو مباشر . وفي جميع المشاكل التي أشرت إليها ـ المشاكل التي حدث فيها تحرُّك إيجابي ، والتي لاتزال تتخبط في طريق مسدود ـ ستُتّخذ قرارات حكومية يمكن أن تكون ، حسب طبيعتها ، إيجابية أو سلبية التأثير في حياة ومستقبل سكان المنطقة وما يجاورها . وإني أدعو جميع القادة في مناطق النزاع إلى أن يسترشدوا بهذا الاعتبار عند اتخاذ قرارات ، يمكن فيها لعنصر إضافي يراعي اهتمامات الطرف الآخر أن يحقق السلم أو يحطّم الجمود العقيم .

ثانياً

في كل النزاعات الإقليمية تقريباً التي تشارك الأمم المتحدة في حلها ، يمكن أن نتوقع حاجة إلى عمليات حفظ سلم من جانب الأمم المتحدة . وفي حالة ناميبيا تستتبع خطة الأمم المتحدة المتفق عليها إرسال قوات عسكرية وموظفين مدنيين على السواء للقيام بالمهام البالغة الأهمية لحفظ السلم في مرحلة الانتقال إلى الاستقلال . وفي حالات أخرى قد تلزم أشكال جديدة ومبتكرة لحفظ السلم . وفي السنوات الأخيرة امتد نطاق حالات مختلفة من المنازعات إلى البحار مما طرح احتمال نشوء الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور لضمان سلامة السفن المدنية والمحافظة على السلم في البحار كعامل في إنهاء الحرب . وأي عملية لصيانة السلم في المحيطات تختلف في جوانب مهمة عن حفظ السلم في البر رغم انطباق نفس المبادىء العامة في الحالتين . ومن العسير في الوقت الحاضر القيام بمثل هذه العمليات بنفس السرعة التي تتم بها العمليات البرية ، وعلى أساس كل حالة بعينها كما في العمليات البرية . لذا ، يلزم التخطيط والاستعداد لمثل هذه الاحتمالات ، وهي عملية قد يكون من المفيد طلب المشورة بشأنها من الخبراء في الأوساط الأكاديمية والدفاعية الدولية .

وعندما أشير إلى احتمال القيام بعمليات لحفظ السلم في المستقبل ، لا يسعني إلا أن أشيد بأولئك الذين قاموا ، خلال العام الماضي ، بهذه المهمة النبيلة من أجل السلم . لقد كانت التضحية وماتزال جزءًا من خدمتهم ، خاصة في جنوب لبنان ، حيث كان الجنود البواسل من أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يخاطرون بحياتهم كل يوم ومات منهم أثناء أداء هذا الواجب ٢١ جندياً منذ آب/أغسطس الماضي دفاعاً عن رفاه الآخرين . وقد أعاد مجلس الأمن التأكيد مراراً على أهمية هذه

Digitized by UNOG Library

العمليات . إن بسالة أولئك الذين يخدمون في القوة وتفانيهم محل تقدير عميق من المجتمع الدولي بأسره .

ومع ما لوزع قوات حفظ السلم ، وما يمكن أن يكون لها في المستقبل ، من ضرورة في المحافظة على استقرار الحالة بعد وقف إطلاق النار والفصل بين القوات وإتاحة الفرصة للتفاوض ، فهي ليست بديلاً عن المهمة الأولى للأمم المتحدة ـ وهي منع نشوب الحرب . والواقع أن الأزمات الخطيرة التي ووجهت خلال العام الماضي ـ وكثير منها قديم العهد ـ تشير إلى ضرورة القيام بعمل متعدد الأطراف وفي الوقت المناسب قبل أن تبلغ المشكلة أبعاد الأزمة . ومن الحماقة البالغة أن يستمر في المستقبل عدم استغلال كل قدرة المنظمات المتعددة الأطراف على منع نشوب الصراعات . ومن أكبر المآسي في السنوات الأخيرة اقتتال الأخوة الذي نشب بين بلدان نامية تستطيع أن تلجأ في حل خلافاتها ، إلى المساعدة من المنظمات الإقليمية ، وحركة بلدان عدم الانحياز وبالطبع الأمم المتحدة ذاتها .

وإنني أرى أن بوسع مجلس الأمن أن يستخدم بقدر أكمل الإمكانيات المتاحة بما يتفق ومعنى الميثاق ، بما في ذلك قوات حفظ السلم لتلافي وقوع أعمال العنف ولتيسير حل المنازعات قبل وقوع صراع مسلح . ولدى ظهور حالة تنذر بخطر ، يمكن على وجه السرعة إيفاد بعثة لتقصي الحقائق ، بغية التعرف على المشكلة بصورة تفصيلية وإبلاغ الأطراف بقلق الأمم المتحدة ككل . ومما يبشر بالخير في تحقيق هذا الغرض أن عمليات حفظ السلم الحالية تحظى الآن بالدعم السياسي من جميع الأعضاء الدائمين في المجلس وإن كان الدعم المالي من الدول الأعضاء غير كاف أبداً . ولقد سعيت من خلال إعادة تشكيل هيكل المهام السياسية في الأمانة العامة إلى تعزيز قدرتنا على الإنذار المبكر .

وإن الحاجة إلى التضامن الدولي في اتخاذ الإجراءات الوقائية ليست قاصرة بأية حال على الأزمات السياسية . بل إنها تظهر بجلاء بوجه خاص في مواجهة خطر عالمي من قبيل تدهور البيئة . ففي حالة الأزمة الغذائية الأخيرة التي عانت منها افريقيا بذل المجتمع الدولي ، عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، الكثير لتخفيف وقع الكارثة . بيد أنه لم يكن من الضروري أن تصل الكارثة إلى هذا المدى . فإن ضعف النظم الايكولوجية والاقتصادية الهزيلة للعديد من البلدان الافريقية كان معلوماً منذ وقت طويل وعلى نطاق واسع . ولم يتخذ ما يستحق الذكر من الإجراءات الوقائية لتدعيم مقاومتها للكوارث .

ولقد شهدنا في الماضي القريب كوارث طبيعية أخرى كانت لها عواقب مروعة ، ومن بين أسوأها ثورة بركان كولومبيا ، وزلزال مدينة مكسيكو ، والفيضانات المتكررة في بنغلاديش . وهذه الكوارث الطبيعية ، مثلها مثل الجفاف في افريقيا ، لم يكن من الممكن تفاديها ، ولن يمكن الحيلولة دون وقوعها في المستقبل . ولكن يمكن تقليل أثرها التدميري . فقد زادت كثيراً القدرة على التنبؤ بالمواقع التي يرجح أن تقع فيها أنواع معينة من الكوارث من قبيل الزلازل العنيفة وثورات البراكين والفيضانات والأعاصير والجفاف ، كما زادت بدرجة أقل ، القدرة على تحديد التوقيت المحتمل لهذه الكوارث . وعلاوة على ذلك ، تتوفر دراية كبيرة بالتدابير التي يمكن اتخاذها مقدماً لتخفيف حدة آثار الكوارث الطبيعية عندما تقع بالفعل . وأعتقد أن المقترحات التي قدمت للحث على إجراء دراسة دولية لهذا الموضوع والتخطيط والإعداد له على مدى العقد القادم تحت رعاية الأمم المتحدة جديرة بالتقدير .

ثالثاً

إن نزع السلاح المتحقق من خلال إجراء تخفيضات متوازنة في الأسلحة مقترنة بالتحقق الكافي عنصر أساسي من عناصر عملية بناء السلم الدينامية . وقد احتل بحق مكان الصدارة في النشاط الدبلوماسي خلال السنة الماضية . وبزغت اتجاهات جديدة وسياسات منقحة فبعثت روحاً جديدة في مسرح نزع السلاح الذي طالما عانى من العقم . فللمرة الأولى يلوح في الأفق احتمال جيد وقريب بتحقيق تخفيض صافٍ في الأسلحة النووية . وبالرغم من أن أي اتفاق يتوصل إليه بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية لإزالة جميع قذائفهما النووية المتوسطة المدى سيخلف وراءه أسلحة نووية تكفي لتدمير العالم عدة مرات ، فسيكون له أهميته الحقيقية مع ذلك . إذ يمكن أن يشجع هذا الاتفاق على إحراز تقدم في المفاوضات الأخرى الجارية بين الشرق والغرب ، ومن بينها تلك المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية ، كما يمكن أن يعطي دفعة لمفاوضات نزع السلاح الأخرى الجارية حالياً عن طريق إظهاره الإمكانية الحالية للتوصل إلى اتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية . وعلاوة على ذلك ، يمكن أن ينظر إليه على أنه يمثل الخطوة الأولى ، على الأقل ، نحو بلوغ الهدف المتمثل في إزالة جميع الأسلحة النووية ، الذي جددت هاتان القوتان النوويتان الرئيسيتان تأييدهما له من حيث المبدأ . ولقد اتخذت بالفعل خطوات إيجابية جديدة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف لإنجاز المعاهدة التي يجري التفاوض بشأنها منذ وقت بعيد والمعنية بحظر إنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية ، في ظل تحقق فعّال . وقد آن بالفعل أوان إحراز تقدم في الاتفاقات الأخرى ، وأعتقد أنه سوف يتحقق إذا ما ظهرت فوائد إزالة القذائف النووية السوفياتية وقذائف

Digitized by UNOG Library

الولايات المتحدة المتوسطة المدى . وأشير بوجه خاص إلى استصواب التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، ينظر إليها داخل الأمم المتحدة منذ عدة سنوات على أن لها أهمية أساسية . فسوف يؤدي استمرار التجارب بل وتكثيفها ، طالما كانت موجهة نحو استحداث أسلحة جديدة أو تحسين تلك التي تم وزعها حالياً ، إلى تقليل قيمة إزالة نوع واحد موجود من القذائف وإطالة أمد المنافسة التي كانت سبباً رئيسياً لعدم الثقة .

وكان التحقق عنصراً صعباً يصعب التوصل إلى اتفاق بشأنه في معظم مفاوضات نزع السلاح الجارية حالياً . وهو مجال يمكن أن تسهم الأمم المتحدة فيه إسهاماً كبيراً . وفي مقدور دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المقبلة المكرسة لنزع السلاح مع الإعداد الدقيق أن توفر فرصة قيّمة للنظر في كيفية تحقيق إمكانية نجاح المنظمة في هذا الصدد . وفي الواقع ، سوف تمكّن الدورة من إجراء استعراض في الوقت المناسب لأعمال الأمم المتحدة الكاملة في ميدان نزع السلاح ، وهو مجال ذو أهمية جوهرية يمكن أن يؤدي الترشيد والابتكار فيه إلى التمكين من تركيز موارد الدول الأعضاء تركيزاً أفعل على أكثر الأنشطة إنتاجية .

ويستحق البعد الإقليمي لنزع السلاح اهتماماً كبيراً لأن النزاعات الإقليمية هي التي تستخدم فيها الأسلحة فعلاً في الأغراض الحربية . وتفرض حيازة البلدان النامية لكميات ضخمة من الأسلحة المتطورة عبئاً ثقيلاً على مواردها التي هي في مسيس الحاجة إليها ، ولا تضيف شيئاً إلى قوة اقتصاداتها . وعلاوة على ذلك ، فإنها تزيد من الديون الخارجية للبلدان النامية وتخلق طلباً ثانوياً على الواردات مما يزيد من تبعيتها . ويمكن أن يقلل تحسين ترتيبات الأمن الإقليمية من شعورها بالحاجة إلى الأسلحة الباهظة الثمن والقوات المسلحة الكبيرة . وإن المفاوضات الجارية حالياً في فيينا بشأن تدابير بناء الثقة وتخفيض القوات في أوروبا تمثل أملاً جديداً لتلك القارة . ويعتبر قيام الأمم المتحدة بإنشاء مراكز إقليمية لتعزيز السلم ونزع السلاح مبادرة تبشر بنجاح كبير في هذا الصدد في العالم النامي ، وتستحق دعم جميع الدول الأعضاء .

وإنني مقتنع تماماً بأن العالم بأسره قد استفاد استفادة كبيرة من الحفاظ على مناطق معينة ـ إحداها ، الفضاء الخارجي ، وهو أكبر بصورة لا نهائية من الأرض ذاتها ـ من وزع الأسلحة النووية فيها ، أو في حالة أنتاركتيكا ، من أي استخدام في الأغراض العسكرية على الإطلاق . ويوافق هذا العام الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ معاهدة المبادىء المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، التي أبرمت تحت رعاية الأمم المتحدة . ومع إحراز تقدم في مجال تكنولوجيا الفضاء ، وتزايد عدد البلدان المشاركة في الأنشطة الفضائية ، تكتسب هذه المعاهدة أهمية تفوق أهميتها في أي وقت مضى بالنسبة لمصير البشرية ككل . كما أن ضمان الامتثال ، نصّاً وروحاً ، لهذه المعاهدة ، هو المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء . وإني أدعو جميع البلدان التي لديها قدرة في مجال تكنولوجيا الفضاء أن تتعاون تعاوناً ثنائياً ومتعدد الأطراف ، لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، بما في ذلك الاضطلاع بالمشاريع التي ستعود بفوائد تكنولوجيا الفضاء على البلدان النامية . وعلى الأمم المتحدة ألا تُقصر مساعدتها على الحفاظ على إنجازات من قبيل معاهدة تلاتيلولكو ، ونزع السلاح من أنتاركتيكا ، والمعاهدة التي تحظر وزع الأسلحة النووية في قاع البحار ، بل أن تقتدي بهذه الأمثلة ، وتسعى أيضاً إلى كسب مناطق جديدة يقصر استعمالها على الأغراض السلمية .

رابعاً

لقد سنحت لي الفرصة مؤخراً ـ وبخاصة عندما تكلمت أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ـ للإعراب عن قلقي إزاء حالة الاقتصاد العالمي المليئة بالمشاكل . ومن الواضح ، من المناقشات التي دارت في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وفي دورة المجلس التي سبقتها أن الدول الأعضاء تشاركني في العديد من هذه المشاغل . فنمو الاقتصاد العالمي في الثمانينات أبطأ بكثير مما كان عليه في العقدين السابقين ؛ ومازال النظام المالي العالمي تخيّم عليه سُحُب الأزمة بسبب مشكلة الديون وتقلبات أسعار الصرف ؛ كما تتعرض التجارة العالمية في هذا العقد لأشد خطر للحمائية منذ الثلاثينات ، رغم الدعوة على نطاق واسع إلى نظام تجاري حر ؛ وقد هبطت الأسعار الدولية للسلع الأولية إلى أدنى مستوى لها بالقيمة الحقيقية في الخمسين عاماً الأخيرة . والنمو الاقتصادي والتمويل والتجارة عناصر حاسمة في رفع مستويات المعيشة في العالم ؛ إلا أن حالة هذه العناصر آخذة في التردي .

ونتيجة لذلك ، سجل الدخل الفردي في البلدان النامية اليوم مستوى أدنى مما كان عليه في بداية هذا العقد ، وبلغ معدل البطالة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في الثمانينات ضعف مستواه في السبعينات . وفي عام ١٩٨٦ ، بلغ عدد السكان الذين يعيشون في بلدان لم تشهد أية زيادة في الناتج القومي للفرد فيها ٨٥٠ مليون نسمة .

غير أن الصورة ليست قاتمة تماماً . فالتضخم الذي كان آفة عالمية تقريباً ، تمت السيطرة عليه أو استئصاله في عدد كبير من البلدان . وشهدت بضعة بلدان نامية ، كبيرة وصغيرة ، فترة

Digitized by UNOG Library

متواصلة من النمو الاقتصادي السريع . ولكن حالة الاقتصاد العالمي بصورة عامة ، غير مرضية أبداً .

وأرى أن من المهم أن هذه الظروف قد أسفرت عن ظهور تفهم أكبر للترابط بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . ونظراً إلى هذا الترابط ، لا يمكن النجاح في معالجة العديد من هذه المشاكل في معزل عن بعضها البعض . وكانت المتطلبات المعقدة للتنمية المتواصلة ، التي تعتمد عليها ظروف الحياة مستقبلاً في البلدان النامية والمتقدمة النمو اعتماداً كبيراً ، موضع دراسة عملية مكثفة . ويرد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، ذي العنوان اللائق : « مستقبلنا المشترك » ، الذي أعده خبراء من خلفيات جغرافية وسياسية متنوعة بناءً على طلب الجمعية العامة ، تحديد واضح جداً لبعض علاقات الترابط التي لابد من أخذها في الاعتبار عند وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة . كما كان هناك اتجاه نحو زيادة التكامل بين النظم الاقتصادية والتجارية المختلفة ، ابتعاداً عن التصلب في اتباع مذهب معين . وأعتقد أن هذا الاتجاه واضح في حالات عديدة حدثت خلال الأشهر الماضية حيث تناولت الدول الأعضاء المشاكل الحادثة في المجال الاقتصادي من منظور عملي ، آخذة في الاعتبار القدرات التي توفرها الأمم المتحدة .

ووافقت البلدان المشتركة في الدورة السابعة للأونكتاد بتوافق الآراء على وثيقة ختامية تشكل بياناً شاملاً جداً بالقضايا التي تواجه الاقتصاد العالمي وبالسياسات والتدابير اللازمة لمعالجتها . ويمكن للنتائج الموضوعية للمؤتمر أن تنبىء بتقدم كبير نحو تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي والتجارة الدولية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوصل إلى نتيجة بنّاءة لم يكن أمراً مفروغاً منه . إلا أنه ساد المؤتمر اهتمام مشترك بتحقيق النجاح تعززه قوة المنطق في السير قدماً على طرق متعددة بصورة واقعية كما في وضع استراتيجية للديون تقوم على تحقيق النمو ؛ وفي الموازنة بين الحاجة إلى تحقيق نمو غير تضخمي وقابل للاستمرار في العالم المتقدم النمو ، والحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية للنمو في العالم النامي ؛ وكما في إعطاء دفعة للتعاون الدولي في مجال السلع الأولية . وإن التصميم والمرونة اللذين أبدتهما جميع المجموعات المشاركة في المؤتمر بهدف التوصل إلى توافق للآراء في إطار مؤتمر للأمم المتحدة ، دلالات تبشر بالخير للتعاون المتعدد الأطراف البنّاء والعملي في المجال الاقتصادي .

ويمكن أن يكون للنتائج التي تم التوصل إليها في الدورة السابعة للأونكتاد أثر هام ليس أقله على الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ولابد من أن أشير ، في هذا الصدد ، إلى أن تنفيذ المانحين والدائنين للتفاهم الذي تم التوصل إليه في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٨٦ بشأن نُهُج التكيف ومعالجة الديون الخارجية في افريقيا كان بطيئاً ومتردداً . وشرع عدد كبير من البلدان الافريقية في بذل جهود تكييفية نشيطة وواسعة النطاق في قطاعات محددة ، لاسيما الزراعة ، وفي تنظيم الاقتصاد عموماً . بيد أن المجتمع الدولي لم يبد نفس القدر من الاستعداد لتكثيف تدفق الموارد المالية . وبسبب ما كان يجري من تقويض للإصلاحات الاقتصادية في عديد من البلدان ، فقد قُمت ، بعد إجراء مشاورات مع الحكومات المعنية ومع إدارتي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، بإنشاء فريق رفيع المستوى من المستشارين من مختلف المناطق وكلّفته بأن يقدم إليّ تقريراً قبل نهاية هذه السنة عما يلزم من طرق محددة لتحسين الحالة المالية للبلدان الافريقية . وأعتقد أن توصيات الفريق الاستشاري المعني بالتدفقات المالية إلى افريقيا يمكن أن تشجع على بذل مزيد من الجهود المصممة بصورة واقعية لمواجهة حالات معينة .

وتبعث الخطوات الأخرى التي اتخذت مؤخراً لتحسين الحالة في افريقيا على التفاؤل . فقد بدأت في إطار نادي باريس إعادة جدولة الديون المستحقة للدائنين الرسميين وذلك بشروط أيسر بكثير بالنسبة لبلدان مختارة . وتجري كذلك بشعور متزايد بطابع الإلحاح مناقشة المقترحات المتعلقة بزيادة تدفقات الموارد الصافية عن طريق صندوق النقد الدولي وغيره من الوكالات المتعددة الأطراف . وإن ما يجب أن نضمنه هو وجود نهج شامل إزاء نتائج مشكلة التمويل يؤدي بافريقيا إلى الإسراع في تنفيذ برنامج التكيف ذي الأولوية ويضع المنطقة على درب التنمية المعجلة .

وتوصل عدد من الدول الأعضاء يشمل دولاً موقّعة وغير موقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى اتفاق بالغ الأهمية بشأن تسوية منازعات كانت قد نشبت فيما قدمته من مطالبات تتعلق بمواقع استخراج المعادن من قاع البحار العميقة . ومن شأن هذا الاتفاق ، الذي يعكس تقييماً واقعياً للمصالح المشتركة في الاستغلال المنظّم لموارد قاع البحار العميقة ، أن يسهم في إيجاد قبول أوسع نطاقاً لنظام قاع البحار الوارد في الاتفاقية . وقد اتخذت الأمم المتحدة الآن ، بواسطة اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللمحكمة الدولية لقانون البحار ، خطوة تاريخية تتمثل في تسجيل أول طلب يتعلق بقاع البحار ـ وهو طلب الهند ـ وخصصت مساحة مساوية للاستغلال الدولي . ولهذه الاتفاقية ، التي تمر الآن بمرحلة وسطى حرجة إلى حد ما ، إذ صدّقت عليها ٣٤ دولة من الدول الستين التي يلزم أن تصدّق عليها ، بطبيعة الحال ، أهمية تتجاوز بكثير أهميتها الاقتصادية . فالغرض الأول من الاتفاقية هو تفادي حدوث منازعات بشأن حيز البحار والمحيطات واستخداماتها ومواردها . وإن التوترات والأعمال العدائية ، المتصلة طبيعتها بالمحيطات ، والتي حدثت مؤخراً في عدة مناطق تذكّرنا دائماً بضرورة القبول الكامل لهذا

Digitized by UNOG Library

الصك القانوني الرئيسي . وآمل أن يؤدي نفس التقييم الواقعي للمصالح المشتركة الذي أدى إلى الاتفاق على مواقع استخراج المعادن ومهّد الطريق لتسجيل أول موقع ، إلى قيام الدول التي لم تصدّق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها بالتصديق عليها أو الانضمام إليها .

وأعتقد أنه مما يدل أيضاً على اتباع نهج يتسم بطابع عملي أكبر في مجالي التجارة والتنمية أن الدول الأعضاء تطلب بصورة متزايدة مساعدة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في وضع تشريعات وطنية لتسهيل إدماجها في قطاع الشركات عبر الوطنية الذي ينمو باطراد في الاقتصاد العالمي . ويساعد المركز بنشاط ، من خلال خدماته الاستشارية والإعلامية ، البلدان النامية في معالجة مختلف الطرق التي يمكن بها تنفيذ عملية الاندماج . ومن شأن القابلية للتنبؤ والاستقرار اللذين يمكن أن يحققهما وضع مدونة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية أن يسهلا هذه العملية كثيراً . وتوجد منذ مدة درجة كبيرة من الاتفاق بشأن مشروع المدونة . وآمل أن يتم اعتماد النص النهائي قبل انقضاء سنة أخرى .

خامساً

يجب أن يكون تشجيع الاحترام العالمي لحقوق الإنسان هدفاً مستمراً للأمم المتحدة ، وينبغي لها أن تسخّر لحل هذه المشكلة والمشكلات الاجتماعية الكبيرة الأخرى قوة التعاون الدولي . ويمثل احترام حقوق الإنسان جزءًا ، بل جزءًا مهماً ، من العملية الدينامية لبناء عالم يسوده السلم ، وأنا أسعى بصفتي الأمين العام إلى تعزيز هذا الاحترام باستمرار وإلى التأكد من أداء الأمانة العامة لمسؤولياتها المهمة في هذا المجال بفعالية تامة . وأعتقد أن أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق أكبر قدر من الامتثال للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الأخرى للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان ، قد اكتسبت قوة دفع جديدة هذه السنة بالرغم من الضائقة المالية . وتحدث المشاركة الدولية المتزايدة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان ولاسيما الجهود النشطة والمتفانية للمنظمات غير الحكومية أثرها الإيجابي . ويجري الآن بشكل منتظم نقاش مفتوح بشأن الحالات التي تشغل بال العالم في مختلف هيئات الأمم المتحدة التي تجتمع في أوقات مختلفة في السنة كما يجري بشكل مستمر تقصي للحقائق في حالات معينة . وأود أن أحث الحكومات المعنية في الحالات التي حجب فيها التعاون الكامل ، على إعادة النظر في المسألة ، وأعتقد أن الخدمات الاستشارية للأمم المتحدة مع التركيز المتزايد على النظم الوطنية لحقوق الإنسان لها أهمية خاصة في هذا الصدد . كما أثبتت المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة جدواها في إيجاد الوسائل اللازمة للقيام بتدابير محددة وعملية .

وبقيام الأمم المتحدة تم الاعتراف باحترام حقوق الإنسان على نطاق العالم لأول مرة بوصفه شاغلاً مشروعاً للمجتمع الدولي . وخلال هذه العقود الأربعة لم يُقض على انتهاكات حقوق الإنسان ، على أنه تم إحراز تقدم حقيقي ملموس . ويراقب العالم اليوم بيقظة انتهاكات حقوق الإنسان كما لم يفعل من قبل . فحدوث هذه الانتهاكات بأي شكل منتظم لا يمر دون ملاحظة . وستمثل الأمم المتحدة عاملاً مهماً في ضمان ذلك . وأعتقد أننا نرى اليوم الدليل على أهمية المنظمة أيضاً بوصفها محفلاً للعمل المنسّق الهادف إلى تشجيع تصحيح حالات حقوق الإنسان غير المرضية أينما كانت ، وهذا هو الاتجاه الذي يجب أن نتحرك فيه نحو هدف موحد . ونحن نقترب الآن من الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ولزيادة المكاسب التي جلبها هذا الإعلان الأساسي ، فإني أهيب بالجميع أن يصدقوا على الصكوك التكميلية التي اتفق عليها في الأمم المتحدة والتي تعرّف حقوق الإنسان المكفولة للجميع والتي توفر الإجراءات المفضية إلى احترامها ، وأن يتقيدوا بها بكل دقة .

وفي مجال الشواغل الاجتماعية ، أود أن أشير إلى مثالين جديرين بالتنويه شاركت فيهما الدول الأعضاء ، في الأشهر الماضية ، في جهود بنّاءة للتصدي لتهديدات عالمية خطيرة . ففي حزيران/يونيه من هذه السنة ، اجتمعت ١٣٨ دولة من مختلف الاتجاهات السياسية ، وفي مختلف المستويات الإنمائية الاقتصادية ، في فيينا في مؤتمر عقدته الأمم المتحدة بناءً على اقتراح منّي ، لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في جميع أنحاء العالم . وخلال عشرة أيام من المناقشات المنسقة والهادفة وضعت الوفود خطة من ٣٥ نقطة لهجوم دولي شامل على هذه الآفة . وكان المؤتمر محفلاً لبحث وتبادل الآراء والتكنولوجيات . وقد أتاح لمحة سريعة لمستقبل عملي تطرح فيه الدول خلافاتها الأساسية ومجادلاتها جانباً لتواجه مباشرة خطراً مشتركاً . وثمة حاجة الآن إلى متابعة مستمرة وجيدة التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي ، وفي منظومة الأمم المتحدة ، مُشرّبة بنفس روح التفاني والواقعية . وتضطلع الأمم المتحدة بالفعل بدور كبير في مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وكانت فعّالة على وجه خاص في توفير المساعدة التقنية إلى البلدان النامية . ولقد ساعد النمو الكبير الذي حدث مؤخراً لموارد صندوق مراقبة إساءة استعمال المخدرات على توسيع الرقعة الجغرافية لبرامجه . ويتلقى الصندوق الآن دعماً من كافة المجموعات السياسية والإقليمية ، وهو دليل آخر على القبول المشترك لمسؤولية العمل الجماعي على درء خطر مشترك .

Digitized by UNOG Library

ويمكن لإساءة استعمال المخدرات أن تؤدي ، بل هي بالفعل تؤدي ، إلى تقويض دعائم المجتمعات وتحطيم حياة عدد لا يحصى من الأفراد . كما أن انحطاط البيئة يمكنه أن يضر بالحياة نفسها وأسباب المعيشة للجميع ، وفي مواجهة هذا الخطر أيضاً تعمل الدول سوياً على تحقيق هدف مشترك في إطار الأمم المتحدة . وإن الدول الأعضاء إذ حثّها الاكتشاف المثير للجزع لثقب في طبقة الأوزون فوق قارة أنتاركتيكا ، سجلت هذه السنة ، عملاً بأحكام اتفاقية حماية طبقة الأوزون المعتمدة في فيينا في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، استعدادها للتخلص التدريجي من المركّبات الكربونية الكلورية الفلورية بالرغم مما ينطوي عليه ذلك بالنسبة للبعض من عمليات تكيّف مؤلمة قصيرة الأجل . وسيلمس فائدة هذا الإجراء جميع سكان العالم في الأجيال القادمة .

والأمانة العامة بحاجة إلى أن تُنظّم على نحو يدعم بأقصى قدر من الفعالية عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان وتشجيع الفهم العام للأبعاد الاجتماعية للمشكلات العالمية . ويتعين أن يعكس تنظيم الأمانة العامة أهمية هذه القضايا . وكجزء من إجراءات الإصلاح التي تجري حالياً في الأمانة العامة قُمت ، واضعاً ذلك في اعتباري ، بدمج الأنشطة المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان ، في مكتب الأمم المتحدة في جنيف . وذلك حري بأن يتيح للأمم المتحدة خدمة الدول الأعضاء بشكل أفضل والتكلم بصوت أوضح وأكثر تماسكاً بشأن هذه المسائل .

ويسعدني جداً أن ألاحظ الاعتراف الذي عبّر عنه كثير من الدول الأعضاء بالمساعدة الماهرة التي قدمتها الأمانة العامة في حالات الأمثلة التي ذكرتها على ما أُحرز من تقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، التي وفّرت الأمم المتحدة بالنسبة لها جميعاً الإطار اللازم ، وفي أحيان كثيرة العنصر الحفّاز أيضاً .

سادساً

كلما تفكّر المرء في القضايا الاقتصادية والاجتماعية الراهنة تبين له بشكل أوضح طابعها المتعدد الأبعاد ، الذي ينطوي على تفاعل وثيق بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأحياناً السياسية . وقد بدأ المرء الآن يلمس علاقة التكافل القائمة بين التنمية والبيئة والسكان . ونحن نعلم أن علاج مشكلة إساءة استعمال المخدرات يجب أن يتكون من عناصر متعددة اقتصادية واجتماعية وقانونية . وجهود الحد من الأسلحة في بعض المجالات تعيقها عوامل اجتماعية واقتصادية كثيراً ما تؤدي إلى العنف وعدم الاستقرار كما تعيقها التوترات السياسية . أيضاً . ويجري تسليط الضوء على نحو مفيد في مؤتمر الأمم المتحدة المعقود حالياً على الترابط بين نزع السلاح والتنمية والأمن . وتحتاج منظومة الأمم المتحدة وهي تؤدي دورها الأساسي في معالجة هذه الشبكة من المشكلات العالمية ، أن تكون هي نفسها متماسكة تماماً وقادرة بشكل أكبر على السير حسب الأولويات الموضوعة للمنظومة ككل . وسيكون من المهم للغاية توزيع المهام بشكل رشيد بين مؤسسات المنظومة واستخدام قدراتها بطرق يكمّل بعضها بعضاً لجني أكبر قدر من الفوائد من الموارد المتاحة في تلبية الاحتياجات المتزايدة لعالم ملحاح على الدوام .

ولا توجد اليوم هيئة حكومية دولية ذات طابع تمثيلي في الأمم المتحدة قادرة على التوجيه الموثوق به للدول الأعضاء ولمؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأولويات البرامج العامة وتوزيع المسؤوليات واستخدام موارد المساعدة . ولمعظم الوكالات المتخصصة وبعض مؤسسات الأمم المتحدة نفسها ، مجالس إدارة تجتمع على المستوى الوزاري . ومع ذلك ، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي أوكل إليه الميثاق مهمة تنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمنظومة ووضع سياساتها لا يتألف من ممثلين في مثل هذه الرتب ذات السلطة . وأعتقد أن ذلك أمر ينبغي تصحيحه . وتوخياً للفعالية المثلى لعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يُصبح في الواقع مجلساً مؤلفاً من وزراء الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تكون له سلطة استعراض الخطط المتوسطة الأجل ، أو الوثائق المماثلة ، لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مما يسهم في التوزيع الرشيد للموارد على ضوء الأولويات العالمية كما يحددها المجلس ويزيد من قوة وتماسك المنظومة ككل . ويمكن للمجلس ، بالمشاركة الفعّالة من جانب الوكالات المتخصصة ، أن يبقي التطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية قيد الاستعراض ويقترح تعديلات للبرامج لمواجهة الظروف المتغيرة والمقتضيات الجديدة . وسيكون في مقدور أعضاء المجلس ذوي الرتب الوزارية ، الذين قد يختلفون أو يزيد عددهم طبقاً للمسألة الاقتصادية أو الاجتماعية قيد النظر ، أن يتكلموا بسلطة أكبر بكثير مما هو حاصل في الوقت الحاضر . ونظراً لتوجه مجلس من هذا القبيل ، يمكن أن تتولى اللجنة الثانية أو الثالثة للجمعية العامة على نحو جزئي أو كامل الوظيفة التداولية الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهذا يحتاج إلى تحليل دقيق .

سيؤدي هذا المفهوم بداهة ، في حالة اتباعه ، إلى تغيير جذري في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولكني أعتقد أنه سيكون أكثر انسجاماً مع القصد الأصلي للميثاق من الطريقة التي ظل المجلس يعمل بها حتى الآن ، وإني أطرح هذا المفهوم في التقرير الحالي لأني أعتقد أن أحداث العام الماضي قد أظهرت بصورة أوضح الحاجة إلى المزيد من التكامل في أنشطة الأمم المتحدة كي تلبي الحاجة إلى إيجاد نُهُج أكثر تكاملاً لمعالجة

Digitized by UNOG Library

المشكلات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وإنني آمل أن يؤدي هذا الاقتراح بالإضافة إلى ما طرح من اقتراحات أخرى في هذا الموضوع ، إلى إجراء دراسة مبكرة وجادة من جانب الدول الأعضاء للاتجاه الذي ينبغي أن نتحرك فيه . وأجدني مضطراً إلى القول بأن فعالية المجلس في توفير القيادة الفكرية والتنسيق المطلوب للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة كانت قاصرة . ولعلني أضيف أيضاً أن الإصلاحات الإضافية التي اضطُلع بها على مدار السنين لتحسين عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم تحقق الأثر المطلوب . إننا بحاجة إلى التركيز على ما ينبغي أن يفعله المجلس لا على كيفية تحسين أدائه فيما يفعله الآن . ومن المهم الآن بصورة خاصة أن تكون الأمم المتحدة على قدر من التنظيم يتيح تحقيق أقصى نفع مما أعتقد أنه توافق وليد في الآراء بين الدول الأعضاء في التصدي للمشاكل العالمية .

وابتغاء تشجيع الأخذ بنهج متكامل إزاء هذه المشاكل والاستفادة من الموارد البشرية في المنظومة ، أرى أيضاً أن ثمة فائدة كبيرة من وجود جهاز صغير مؤلف من موظفي تخطيط السياسة في مجال التنمية ، يضم ممثلين عن الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة . وسيمكن لهؤلاء الموظفين أن ينظروا في نهج متكاملة تجاه المشاكل والأهداف المتصلة بالتنمية ، تأخذ في اعتبارها قدرات المنظومة ككل .

سابعاً

إنني أدرك أن استعداد الحكومات لاستخدام الأمم المتحدة كمحفل لمعالجة كثير من المشاكل التي أجملتها في الفروع السابقة من هذا التقرير إنما يعتمد جزئياً على تقدير هذه الحكومات لكفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها . ولذلك رحّبت باتخاذ الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والأربعين ، القرار ٢١٣/٤١ بشأن « استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة » فهو خطوة قد تعني نقطة تحول رئيسية بالنسبة للأمم المتحدة في هذا الوقت العصيب . وكما ذكرت في تقريري المرحلي إلى لجنة البرنامج والتنسيق في وقت سابق من هذا العام ، إن الأهداف التي طرحتها الجمعية العامة في هذا القرار لا يمكن أن تتحقق إلا إذا واجهت الدول الأعضاء والأمانة العامة معاً المسؤوليات المنوطة بنا . وأما آرائي بشأن العلاقة المباشرة بين إجراء أي تغيير في الجهاز الحكومي الدولي وتعديل حجم موظفي الأمانة العامة وتكوينها وعملها ، فهي أمر مشهود به في السجلات .

وتقل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المقبلة التي قدمتُها إلى الجمعية العامة بمقدار ١ر٨ في المائة عن الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين الحالية ، وتعكس عدداً من تدابير التقشف التي اتخذتها فعلاً . وقد شرعنا في إجراء استعراض دقيق لكل برنامج على حدة ، بغية تعيين مهام محددة يمكن أن تكون أنسب من غيرها لاستيعاب خفض عدد الوظائف . وتم تبسيط هياكل الأمانة العامة في المجالات السياسية وتنظيمها بشكل أكثر فعالية ، ويجري في الوقت الحالي الاضطلاع باستعراض للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي . كما أعيد تشكيل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية ، ويجري الآن إدخال تعديلات كبيرة على إدارة شؤون الإعلام . وإنني لعلى اقتناع بأن هذه التدابير ستعزز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها .

ويجب أن أوضح أن إطالة أمد تدابير التقشف التي أملتها الضرورة ، والتي تشمل تجميد تعيين الموظفين وتقييد الاجتماعات كان لها أثر سيىء على تنفيذ البرامج وعلى موظفي الأمانة العامة رغم أنني سعيت إلى تقليل هذا الأثر إلى أدنى حد . أما آليات التشاور بين الموظفين والإدارة التي برهنت في الماضي على جدواها فقد أصبحت ذات أهمية خاصة . لقد كان الموظفون في الواقع شركاء نشطين في التماس أفضل الوسائل لتنفيذ تدابير الإصلاح التي أمرت بها الجمعية العامة . وماتزال ثمة حاجة مع ذلك لاتصال أكثر فعالية بين الموظفين والإدارة سواءً على مستوى الإدارات منفردة أو على مستوى الأمانة العامة كلها من أجل تقوية أواصر التعاون الذي تبدّى في مواجهة الحالة الحرجة الراهنة .

ومع إحداث تخفيضات في عدد الموظفين ، ستتحقق وفورات مالية كبيرة في الميزانية العادية . وفي الوقت نفسه ، فإن هذه التخفيضات في حد ذاتها قد تتطلب رصد اعتمادات مالية خاصة ، كما أن الأمر سيقتضي تخصيص قدر من الموارد الإضافية لتعزيز الأمانة العامة من خلال زيادة التدريب ، وتحسين فرص التطوير الوظيفي ، واستخدام الحاسبات الالكترونية في عمليات التجهيز ، وإدخال النظم الآلية في المكاتب . وعلينا كذلك مواصلة وضع حوافز لاجتذاب الموظفين ذوي المواهب الكبيرة إلى العمل في المنظمة وإبقائهم فيها ، مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل المتوخى في الميثاق وفي قرارات الجمعية العامة . ولئن كان تجميد التوظيف سيؤخر ، لا محالة ، معدل تحقيق أهدافنا السابقة ، فإن العمل جار بصدد اتخاذ تدابير خاصة لضمان بلوغ ذوات الكفاءة من موظفات الأمانة العامة الوظائف الكبيرة من خلال عملية الترقية . وتُبيّن التجربة التي مررنا بها خلال العام الماضي أن من الممكن تحقيق الكثير بهذه الطريقة . وقد قمت ، خلال هذه الفترة ، بتعيين ثلاث نساء في مناصب برتبة وكيل الأمين العام .

أما الأزمة المالية ، التي اقتضت تدابير التقشف وشجعت على الإصلاحات التي نقوم حالياً بتنفيذها ، فقد نجمت عن أسباب أعمق بكثير من عدم الرضا عن الكفاءة الإدارية للأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة . إذ عملت الخلافات السياسية المتأصلة على تحول بعض الجهات عن النهج المتعدد الأطراف ، وعلى رفض بعض الدول الأعضاء لبرامج معتمدة . وقد أدى هذا إلى الإمساك عن دفع الاشتراكات المقررة ، الأمر الذي أدى ، إلى جانب تأخر دفع الأنصبة المقررة ، إلى نشوء الأزمة الحالية . وكما أوضحت في الفروع السابقة من هذا التقرير ، هناك دلالات على تجدد الاعتراف بأهمية الأمم المتحدة في مواجهة المشاكل العالمية . وقد أكد صاحب الاشتراك الأكبر من جديد الطابع الملزم لقرارات الجمعية العامة في موضوع أنصبة المشاركة في الميزانية . وقد برهن العديد من الدول الأعضاء على إيمانه بقيمة الأمم المتحدة عن طريق تقديم مساعدات مالية ، تجاوز بعضها الاشتراكات المقررة ، استجابة للحاجة الشديدة التي تمر بها المنظمة .

وفي ضوء هذه التطورات والإصلاحات الجارية ، فإنني أتطلع إلى استعادة المنظمة سلامة أوضاعها المالية في وقت مبكر . غير أنه يتعين عليّ أن أؤكد أن هذا لم يحدث بعد . فليس هناك حتى الآن ما يضمن أن دفع الاشتراكات المقررة سيغطي الحد الأدنى من مصاريف التشغيل التقشفية . فالتنظيم الإداري المنسّق تواجهه عراقيل خطيرة عندما يكون استلام حصة كبيرة من الميزانية البرنامجية العادية محفوفاً بالشكوك . أما الإصلاحات الجاري تنفيذها فستقطع شوطاً بعيداً نحو إيجاد المنظمة الكفء التي يمكن للدول الأعضاء أن تثق فيها . على أن مقومات البقاء المالي للأمم المتحدة وفعالية عملياتها تتوقف ، أساساً ، على امتثال جميع الدول الأعضاء للشروط المالية للعضوية .

* * *

والنهج العملي الذي اتبعته الدول الأعضاء ، في سعيها مجتمعة إلى إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، والوحدة التي أظهرها مجلس الأمن في الأسابيع الأخيرة ، تطورات تستعيد تصوراً لما يمكن إنجازه من خلال الأمم المتحدة في إيجاد عالم أكثر أمناً وإنصافاً وازدهاراً . إنه تصور تحتاج الدول الأعضاء إلى استرجاعه . وربما يبدو من التناقض الكلام عن النهج العملي والتصور في آن واحد . إلا أنني أعتقد بأن التصور بدون تحديد وسائل واقعية لتحقيقه يمكن أن يؤدي إلى خيبة الأمل والسخرية . وذلك هو ما حدث ، إلى حد ما ، في السنوات التي انقضت منذ إنشاء الأمم المتحدة يحذوها تصور السلم .

ويحدد الميثاق المبادىء التي يتعين اتباعها في بلوغ السلم بالمعنى التام لما يستتبعه السلم الحقيقي . ولم تفقد هذه المبادىء شيئاً من أهميتها أو صحتها . وما كان مفقوداً في أحيان كثيرة للغاية هو استعداد الدول الأعضاء لوضع اختلافاتها وطموحاتها الوطنية جانباً ، والعمل سوياً داخل الأمم المتحدة وفقاً لهذه المبادىء على تحقيق الأهداف المشتركة . واعتقادي أن عامل وحدة الحال ، الذي أشرت إليه في مطلع هذا التقرير والذي يُستمد من تقييم الدول الأعضاء تقييماً واقعياً للمصالح الوطنية في وجه التحديات العالمية ، يمكن أن يفعل الكثير لتحقيق ذلك . ومن الواضح في ضوء الحقائق أن هذه التحديات ، التي ذكرت كثيراً منها ، بما في ذلك منع نشوب حرب نووية ، وهو الأهم ، تؤثر في أمن ورفاه جميع البلدان . ومن المصلحة الوطنية لكل منها العمل سوياً مع غيرها في إطار متعدد الأطراف لأنه لا يمكن النجاح في مواجهة هذه التحديات بدون ذلك . ومعظمها قابل بطبيعته وبصورة رئيسية للتدابير العملية . وفي عالم مقسّم وفقاً لاعتبارات أيديولوجية ، يمكن لذلك أن يوفر أساساً لوحدة العمل ، وأنا أعتقد أنه قد بدأ فعله في بعض الحالات . وإنني أتوقع من البلدان التي مرت في تجربة وضع اختلافاتها الوطنية جانباً في معالجتها على نحو واقعي للتهديدات العالمية التي تواجه الرفاه الاقتصادي والاجتماعي أن تفعل الأمر نفسه بسهولة أكبر في التماس حلول لمشاكل سياسية تستطيع أن تؤثر بالقدر نفسه ، بل بصورة مباشرة بدرجة أكبر ، في ظروف الحياة على الأرض . وفي ظل هذه الظروف ، تزداد أهمية وطاقة الأمم المتحدة بوصفها الأداة العالمية القائمة والطبيعية للتعاون الدولي بشأن المشاكل العالمية .

وقد ظلت الأمم المتحدة حتى الآن تجاري في جدول أعمالها التغيّر العالمي بل حددت في بعض المناسبات سرعة هذا التغيير . وفي هذه العملية ربما تكون قد تجاوزت في بعض الأحيان حدود قدرتها الإدارية وتوافر الموارد . ومن شأن الإصلاحات الجارية الآن للميزانية والإدارة أن تساعد كثيراً على تصحيح أوجه الضعف القائمة هذه . إلا أن من الضروري أن تظل المنظمة متيقظة أبداً للحاجات المتغيرة لكوكب هو في حالة تغيّر مستمر ، وأن تكون حساسة لأعلى درجات الحكمة في الأفكار والشورى التي تقدمها جماعة المفكرين في العالم . ولهذا فإنني مقتنع بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تطور قدرة أكبر على أن تشرك في مهمتها العالمية الساسة والعلماء الذين يحتلون أرفع منزلة في العالم كله . وإنني أعتقد بأن هذه الشراكة ، كما في مثال المنظمات غير الحكومية التي تعتمد فعالية الأمم المتحدة عليها اعتماداً كبيراً ، تعزز الأمم المتحدة كأداة يمكن من خلالها إدماج الموارد الفكرية والتجربة العملية للمجتمع الدولي لمواجهة متطلبات السنوات القادمة . وسوف أبذل قصارى جهدي في السنوات القادمة لتطوير ورعاية هذه الرابطة .

ويعتمد الحل السلمي للمشاكل اكثر من أي شيء آخر على تلاقي المصالح . وكانت السنة الماضية في اعتقادي فترة توضيح في

Digitized by UNOG Library

هذا الصدد . ولا يساورني أدنى شك في أن هذا التلاقي قائم الآن بشأن مسائل هامة تواجه العالم . وأما بداية ترجمة هذا التلاقي إلى اتفاقات عملية ، هذه البداية التي تجلّت في السنة الماضية ، فمن الضروري ومن الممكن متابعتها بالحوار والمفاوضات المستمرة ، وأنا أحث على توسيع نطاقها بأعمال تجمع بين قدرات الدول من أجل المنفعة المشتركة للإنسانية . وينبغي لنا أن ننظر إلى ذلك بوصفه عنصراً رئيسياً في العملية الدينامية ـ عملية تحقيق السلم ، هذه العملية المحددة في الميثاق والتي تقوم الأمم المتحدة فيها بدور لا غنى عنه .

خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00300 40979—October 1987—550
GA/OR/42, Suppl.1

Digitized by UNOG Library